إرادة الأغلبية بين المؤيدين والمعارضين
(نماذج ممثلة)

د. أسماء محمد علي شحاتة
مدرس الفلسفة السياسية
بكلية التربية - جامعة الإسكندرية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

١٩٣٠

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين، وسيد المرسلين، ورحمة الله للعالمين، سيدنا محمد النبي الأمي الأمين، وعلى آله وصحبه، وعلى جميع الأنبياء والمرسلين..، أمّا بعد:

يُعد موضوع إرادة الأغلبية من الموضوعات المهمة في مجال الفلسفة السياسية، وقد تمَّ الحديث عنه ضمناً في بعض النظريات السياسية الخاصة ببعض الفلاسفة، ولكنه لم يفسح أمامه في إفراد البحث له بشكل تفصيلي، حيث تمَّ الحديث عنه ضمناً مع بعض الأفكار في نظريات بعض فلاسفة السياسة، ذلك رغم خطورة الدور الذي تلعبه هذه الإرادة في اتخاذ بعض القرارات المصيرية في حياة الدول.

ولقد انقسم الفلاسفة ما بين مؤيد لهذه الإرادة، ومعارض لها؛ ومن الفلاسفة الذين أيدوا هذه الإرادة ودافعوا عنها واعتبروها وحدها صاحبة القرار النهائي في الدولة، وأنها المظهر الوحيد للسيادة فيها الفيلسوف الفرنسي الذي عُرف بإنجيل الثورة الفرنسية روسو Rousseau (١٧١٢م – ١٧٨٨م)، وكذلك أيضًا ماركس Marx (١٨١٨م- ١٨٨٣م) حينما تحدث عن إرادة البروليتاريا باعتبارها إرادة الأغلبية، ولم يعط هذان الفيلسوفان أي تقدير أو أهمية لإرادة الأقلية، واعتبرا أنها ليست لها أية قيمة، ولا ينبغي أن يكون لها تأثير يذكر في قرارات إرادة الأغلبية، بل يجب سحقها كما كان الحال عند ماركس.

ومن الفلاسفة من انتبه إلى خطورة الدور الذي تلعبه إرادة الأغلبية، وقد أنكر هؤلاء التعويل على دورها وحدها وادّعاء أن لها تأثيراً خيّراً ونافعاً في حياة الدول، ومثل هؤلاء قد أعطوا أهمية لدور إرادة الأقلية وقراراتها، وأنه ينبغي الانتباه لها وعدم إنكارها، بل يجب وضعها في عين الاعتبار والاستماع إلى آرائها، وقد تحدَّث عن هذا الأمر المفكر الأمريكي توكفيل Tocqueville(١٨٠٥م- ١٨٥٩م) في مؤلفه "الديمقراطية في أمريكا"، كما تحدَّث عن هذا الأمر أيضا الفيلسوف الإنجليزي مل Mill (١٨٠٦م – ١٨٧٣م) حينما أعطي دورًا أيضًا لإرادة الأقلية.

أمّا عن أسباب اختياري لموضوع الدراسة فأذكر أهمها على النحو التالي:

١- لقد زخر مجال الفلسفة السياسية بالعديد من الفلاسفة الذين عُرف عنهم بأنهم فلاسفة الديمقراطية نظرًا لتأييدهم للإرادة العامة التي هي في نظرهم إرادة الأغلبية كما كان يذهب روسو دون الانتباه إلى خطورة الدور الذي تلعبه هذه الإرادة، والذي تمخض عنه كثير من الأضرار قد وقعت فيها الدولة الحديثة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٢- لقد أُشيع أن إرادة الأغلبية هي الإرادة الخيّرة التي تبحث دومًا عن الصالح العام، وأنها الإرادة التي تكون دائمًا عن الصواب والحق، فهل هذا صحيح أم أن هناك أبعادًا أخرى لا نعلمها؟!

٣- لقد عانت كثير من الدول من الأخطار الجسيمة التي خلّفتها آراء إرادة الأغلبية؛ نظرًا لتأثيرها الملحوظ على توجهات القرار السياسي في بعض الدول، لذا كان لزامًا علينا أن نوضح طبيعة هذه الإرادة وحدود دورها.

٤- لقد تم قمع كثير من الأقليات في معظم الدول الداعية للديمقراطية بدعوى أنها أقلية، ولذلك لم يكن لهم إرادة تذكر، كما أن آرائهم لم يكن يُلتفت إليها، وكان ينظر إلى دورهم في المجتمع نظرة تحقيرية، لذلك كان يجب علينا أن نبرز أن هناك إرادة للأقليات، وأنه لا يمكن تجاهلها، وأنها يجب أن تُحترم إذا كانت الدولة تتبني النظام الديمقراطي بحق.

٥- هناك بعض الفلاسفة والمفكرين ممن قدسوا إرادة الأغلبية ووثقوا تمامًا في قراراتها، وبنوا نظرياتهم السياسية على هذا الأساس، ولهذا وجب علينا تدقيق النظر في آراء هؤلاء الفلاسفة من أجل التوصل إلى جوهر المشكلة التي جعلت كثير من الدول – بتبنيها هذه النظريات - تنساق نحو حافة الهاوية باتباعها التام وثقتها العمياء في آراء هذه الإرادة.

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

تُعد هذه الدراسة بمثابة محاولة للتعرف على أهمية الدور الذي تلعبه إرادة الأغلبية، وسيتبين لنا ذلك من خلال تحليل آراء بعض الفلاسفة والمفكرين المؤيدة والمعارضة لهذه الإرادة، والذي كان لآرائهم صدى كبير في تاريخ الفلسفة السياسية بهدف الوصول إلى معرفة طبيعة هذه الإرادة، وحدود دورها الذي يجب أن تقوم به.

أمّا عن فرضيات الدراسة وتساؤلاتها، فيمكننا طرحها على النحو التالي:

- هل كان روسو مؤيّدًا للإرادة العامة أم لإرادة الأغلبية؟
- هل كان روسو مناصرًا للاتجاه الديمقراطي، وإذا لم يكن ذلك فما الدليل؟
- هل أكّد ماركس أن إرادة البروليتاريا هي إرادة الأغلبية؟
- هل اختلف تأييد روسو عن تأييد ماركس لإرادة الأغلبية؟
- هل أيّد توكفيل الأقلية واحترم إرادتها؟

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- هل دافع مل عن إرادة الأقلية؟ وما الدليل على ذلك؟
- ما طبيعة الدور الذي يجب أن تلعبه إرادة الأغلبية؟
- هل كانت إراداة الأغلبية ستارًا للأنظمة الشمولية في ممارسة استبدادها؟

ولقد جاءت عناصر هذه الدراسة على النحو التالي:

أولاً: مؤيدو إرادة الأغلبية:

١- روسو.

٢- ماركس.

ثانيًا: معارضو إرادة الأغلبية:

١- توكفيل.

٢- مل.

ثالثاً: نتائج الدراسة.

منهج الدراسة:

إذا كانت مناهج البحث في الفكر السياسي تتنوع وفقاً لطبيعة الموضوع المراد دراسته، فإن المنهج المستخدم في هذه الدراسة هو المنهج التاريخي التحليلي النقدي المقارن؛ حيث قمت باستخدام المنهج التاريخي في تتبع تناول قضية إرادة الأغلبية بين فلاسفة القرن الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين، وقمت باستخدام المنهج التحليلي في تحليل آراء الفلاسفة حول هذه القضية؛ ولمعرفة الأسس التي استند إليها هؤلاء الفلاسفة في تدعيم إرادة الأغلبية أو معارضتها، وبالنسبة للمنهج النقدي فقد استخدمته في نقد آراء هؤلاء الفلاسفة كلما دعت الضرورة لذلك، أمّا المنهج المقارن فقد قارنت من خلاله بين آراء هؤلاء الفلاسفة من أجل التمييز بين من أيّد هذه الإرادة ومن قام بمعارضتها.

أولاً: مؤيدو إرادة الأغلبية:

لقد وقع اختياري على اثنين من كبار فلاسفة العصر الحديث: روسو، وماركس لما لآرائهما من تأثير قوي على مجريات الأحداث في العصر الحديث، فقد أثّرت آراء روسو في رجال الثورة الفرنسية الذين أعدوا بمثابة إنجيل للثورة الفرنسية في تدعيم سلطة الشعب، وأيضًا قد أثّرت آراء ماركس في مؤيدي الشيوعية في العصر الحديث والمعاصر أيضًا، وكان لها صدى واسع وتأثير كبير في قيام الثورة البلشفية عام ١٩١٧م، ولهذا سنستعرض آراء كل من الفيلسوفين لمعرفة الدوافع التي دفعتهما لتأييد إرادة الأغلبية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

١- روسو:

لقد كان روسو معاصرًا لأزمات المجتمع الفرنسي السياسية والاجتماعية قبل قيام الثورة الفرنسية، وقدتأثر بهذه الأزمات تأثرًا شديدًا، وقد عبّر عن هذه الأزمات والمشكلات التي كان يعاني منها المجتمع الفرنسي من خلال كتاباته، والتي سعى من خلالها جاهدًا أن يوجد حلولًا ملائمة لهذه الأزمات والمشكلات، وقد نالت كتاباته شهرة واسعة، وكان لها أثر كبير في الأحداث والحركات الثورية في كل من أمريكا وفرنسا على السواء[١].

تُعد الإرادة العامة General Will [*] بمثابة الركيزة الأساسية المميزة لفلسفة روسو السياسية، وقد تمّ الإشارة إليها في دراسته "خطاب في الاقتصاد السياسي" ثم استكمل بحثها

بالتفصيل في كتابه "العقد الاجتماعي"[٢].

---

(1) إسماعيل علي سعد: مبادئ علم السياسة (دراسة في العلاقة بين علم السياسة والسياسة الاجتماعية)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢م، ص ٩٢.

(*) مصطلح يُقصد به الاعتقاد بوجود إرادة للدولة موازية للإرادة التي توجد عند الأفراد؛ فالدولة وفقًا لهذا المفهوم ليست شخصًا اعتباريًا بل شخصًا حقيقيًا يضطلع بأفعال الإرادة. ووفقًا لاتجاهات كثير من المفكرين السياسيين، فإن هذه الإرادة العامة هي وحدها الإرادة الحقيقية، أمّا إرادات الأفراد منفصلين أو إرادات المجموعات من الأفراد داخل المجتمع، فما هي إلا إرادة ظاهرية. ولما كانت الإرادة العامة وفقًا لهم موجَّهة دائمًا نحو غايات أخلاقية واجتماعية خيّرة، فإن الطاعة السياسية لازمة للدولة حتى لو تعارضت إرادتها مع إرادة الأفراد؛ ذلك لأن إرادة الأفراد لا تكون موجَّهة دومًا نحو الغايات الخيّرة أخلاقيًا واجتماعيًا. انظر:

- محمد محمود ربيع، إسماعيل صبري مقلد (محرران): موسوعة العلوم السياسية، ج١، دار الوطن، الكويت، ١٩٩٣م/١٩٩٤م، ص ٢٦٠.
- يميز روسو بين الإرادة العامة التي تجسد الصالح العام وإرادة الجميع التي هي مجموع الإرادات الخاصة الجزئية في مجتمع ما والتي تجسد المصالح الخاصة بالأفراد. وكل فرد في الواقع يكون له إرادة خاصة مغايرة للإرادة العامة التي يوجد فيها الشخص باعتباره مواطنًا لأن كل إرادة من الإرادتين لها اهتمامات مغايرة بالنسبة للإرادة الأخرى، وينشأ الصراع حينما يُغلب كل فرد الإرادة الخاصة به على الإرادة العامة. انظر:

- Cottingham, John (ed), Western Philosophy: An Anthology, First Published, Blackwell Publishers Ltd, U.K, 1996, pp.499-500.
- Gingell, John, Little, Adrian and Winch, Christopher, Modern Political Thought, First Published, Routledge, London, 2000, p,p.137,153.
- Stumpf, Samuel Enoch, Socrates To Sartre: A History of Philosophy, Fourth Edition, Mcgraw- hill, U.S .A, 1988, p.297.
- Wiser , James L. , Political Philosophy : A History of The Search for Order, Prentice Hall , U. S.A, 1983, p.269.

(2) محمد محمود ربيع: الفكر السياسي الغربي (فلسفاته ومناهجه من أفلاطون إلى ماركس)، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٤م، ص/ ٣٢٥.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ذهب روسو إلى أن الأفراد حينما اتفقوا على التنازل للمجموع عن حقوقهم في السيادة، كان هذا يعني أن تشترك إرادة الفرد مع إرادة الأفراد الآخرين لإنتاج ما يسمى بالإرادة العامة[*]، ولذلك فإن موافقة الجميع عنده ضرورية للعقد الأول الذي يقوم بين الأفراد وبعضهم[١]، ولكن بعد إنشاء الدولة يجب اعتبار إرادة الاغلبية أنها هي الإرادة العامة[**][٢]، كما ينبغي على الأقلية أن تعي أنها تكون مخطئة جدًا إذا قامت بمعارضة الأغلبية؛ لأنها بذلك تعارض الإرادة العامة ومن ثم الصالح العام[***][٣].

(*) رغم أن مفهوم الإرادة العامة قد احتلّ مكانًا بارزًا في تاريخ الفكر السياسي بفضل كتابات جان جاك روسو أولًا وأخيرًا إلا أن هذا لا يعني أنه أول من استخدم هذا المصطلح؛ فالأب مالبرانش Malebranche (١٦٣٨م – ١٧١٥م) أول مفكر معروف قام باستخدام هذا المصطلح وإن كان قد وظّفه بصورة واضحة في مجال الفلسفة الدينية متحدثًا عن الإرادة العامة التي هي وفقا له السبب المباشر لكل ما يحدث في العالم مؤكدًا أن علاقات السببية التي نراها ما هي إلا الصورة التي تظهر بها إرادة الإله العامة لنا، ثم جاء مونتسكيو وقام بنقل هذا المفهوم من المستوى الثيولوجي إلى المستوى الاجتماعي، وقد أكد في مؤلفه "روح القوانين" أن السلطة التشريعية في الدولة هي تعبير عن الإرادة العامة للدولة، وأن السلطة التنفيذية ليست سوى أداة لتنفيذ تلك الإرادة، ثم جاءت مقالات ديدرو Diderot (١٧١٣م – ١٧٨٤م) - صديق روسو المُقرَّب – والتي ظهر فيها أيضًا هذا المصطلح، وقد قارن ديدرو بين الإرادة العامة والإرادة الجزئية Particular Will مؤكداً على أنه عندما تسيَّد مفهوم الإرادة العامة الميدان السياسي في اليونان قديمًا، حلَّ القانون وسطوته محل نزعات الثأر الشخصية لدى الأفراد، وكان هذا بداية الطريق نحو التطور السياسي الملحوظ الذي شهدته بلاد اليونان، ثم في مقالة مهمة عن الحقوق الطبيعية، عرَّف ديدرو الإرادة العامة بأنها إحساس بالعدالة موجود في الإنسانية جمعاء، أو بأنها ذلك المبدأ الذي يمنح الإنسان شعورًا بالالتزام بمعاملة الآخرين كما يحب هو أن يعاملوه. انظر:

- محمد محمود ربيع، إسماعيل صبري مقلد (محرران): مرجع سابق، ص ص ٢٦٠ – ٢٦١.

(1) بطرس بطرس غالي، محمود خيري عيسى: المدخل في علم السياسة، ط٩، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٠م، ص ١٢٠.

(**) لقد أكّد روسو أن الأغلبية التي تُشكِّل الإرادة العامة تُضفي عليها صفة الشرعية. انظر:

- McClelland, J.S., A History of Western Political Thought, First Published, Routledge, London , 1996, p.258.

(2) انظر:

- Grofman, Bernard and Feld, Scott L., "Rousseau's General Will: A Condorcetian Perspective",The American Political Science Review, Vol.82, No.2, (Jun., 1988), p.570.
- MacNiven, Stuart A.,THE Calculus of The General Will: Identity and Difference in The Political Philosophy of Jean – Jacques Rousseau, (PH.D.), The State University of New Jersey, Political Science Department, May, 2003, p.188.

(***) ولهذا يجب على إرادة الأقلية أن تذعن لإرادة الأغلبية لأنه بهذا تذعن لما فيه خير للمواطنين، ولكن هذا لا يعطيها إلا طابع شمولي كما يري جورج كاتلن.

- Catlin , George , A History of the Political Philosophers, First Published, George Allen and Unwin Ltd, London, 1950, p.452.

(3) انظر:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وقد عزا روسو معارضة الأقلية لإرادة الأغلبية إلى الجهل، فيذهب إلى أنه بمجرد زوال هذا الجهل من جانب الأقلية، فإنها تفهم أن إرادتها لا تختلف عن إرادة الأغلبية، ومن هنا كانت إرادة الأغلبية تُمثِّل دائمًا الإرداة العامة وتتطابق معها[١]. وقد بالغ روسو في تمجيد وتأييد الإرادة العامة؛ لأنه يرى أنها صوت الشعب، وصوت الشعب من صوت الإله[٢].

يقول روسو: "**وبحساب الأصوات تتبين الإرادة العامة، ومن ثمَّ فعندما ينتصر رأي معارض لرأيي، فإن ذلك لا يدل على أي شيء سوى أني كنت مخدوعًا، وأن ما اعتقدت أنه الإرادة العامة ليس كذلك، وإذا انتصرت وجهة نظري، أكون قد فعلت شيئًا آخر غير ما أردت، وفي هذه الحالة ما كنت لأصير حرًا**"[٣]. إذًا فالإرادة العامة التي يقصدها روسو تكمن في الأغلبية، وعندما يبطل ذلك لا تكون الحرية ممكنة مهما كان الجانب الذي يقف المرء في صفه.

ولهذا أكّد روسو أنه ليس من الضرورة لكي تتأمن الإرادة العامة أن يتوافر الإجماع بين أفراد المجتمع، بل إن الغالبية تكفي شرط أن تكون هذه الأغلبية محسوبة على أساس المجموع الكامل، وبذلك يمكن القول بأن السلطة التي تحدد الإرادة العامة هي مجموع الشعب، وحتى لا يقال بأن ذلك يؤدي إلى نشوء أقلية وأكثرية، وأن الأقلية لا تكون قد تمثَّلت في الإرادة العامة، فإن روسو يعد أن ما تختاره الأكثرية يكون بالفعل الإرادة العامة، ويكون ما تعتقده الأقلية اعتقادًا خاطئًا، وينبغي عليها أن تخضع إلى الاتجاه الصحيح المتمثل فيما تنحو إليه الأكثرية[٤].

- Barry, Brian, Political Argument: A Reissue with a New Introduction, First Published, Harvester Wheatsheaf, New York, 1965, p.292.
- Ripstein, Arthur, "The General Will", History of Philosophy Quarterly, Vol.9, No.1, (Jan.,1992), p.56.
- Schwartzberg, Melissa, "Voting the General Will: Rousseau on Decision Rules", Political Theory, Vol.36, No.3, (Jun.,2008), p. 413.
- Williams, David (ed), The Enlightenment, First Published, Cambridge University Press, U.K, 1999, p.124.

(1) انظر:

- بطرس بطرس غالي، محمود خيري عيسى: مرجع سابق، ص ١٢٠.
- Weirich, Paul, "Rousseau on Proportional Majority Rule", Philosophy and Phenomenological Research, Vol.47, No.1, (Sep.,1986), p.117.

(2) علاء حمروش: تاريخ الفلسفة السياسية، دار التعاون، (د.م)، ١٩٨٦م، ص ١٣٨.

(3) لوك، هيوم، روسو: العقد الاجتماعي، ترجمة/ عبد الكريم أحمد، مراجعة/ توفيق إسكندر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١١م، ص ٢٠٢.

(4) مارسيل بريلو، جورج ليسكيبه: تاريخ الأفكار السياسية، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٣م، ص ٢٤٦.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما يقول روسو: "**إن كل من يرفض طاعة الإرادة العامة لابد أن يقوم المجموع بإكراهه على الخضوع، ولا يعني ذلك أكثر من أنه سيرغم على الحرية – حيث إن الحرية هي ذلك الوضع الذي يجعل كل مواطن جزءًا من وطنه، وبذلك يحميه من كل خضوع شخصي، وهو أيضًا الأساس الذي يقوم عليه كل جهاز سياسي ويمده بالقوة اللازمة له. فاعتراف الفرد بحقوق المجتمع هو وحده الذي يستطيع أن يُضفي الحجية القانونية على كل التعهدات المدنية، وإلا كانت هذه التعهدات لغوًا وطغيانًا وعرضة لإساءة الاستعمال**"[١].

إذًا تتحقق الحرية في دولة روسو من خلال طاعة الإرادة العامة[*] – التي هي إرادة الأغلبية في نظره – ففي طاعتها تتحقق حرية الإنسان حتى ولو كان السبيل إلى ذلك القوة أو الإكراه[٢]، حيث يتم فرض القرارات من جانب الأغلبية على الأقلية، ويتم إجبارهم على الخنوع لها، فهو إجبار لكي يكونوا أحرارًا، وهذا هو حال الأقليات في معظم المجتمعات السياسية، فهم دائمًا يجبرون على قرارات الأغلبية، وهذا الإكراه ليس إكراهًا بالمعنى التقليدي بقدر ما هو إكراه يفضي إلى الحرية[٣]، ويُعد هذا اعترافاً من جانب روسو بمشروعية استخدام القمع ضد الأقلية التي ترفض الانصياع إلى الإرادة العامة، لأنها بذلك

---

(1) لوك، هيوم، روسو: مصدر سابق، ص ٩٦.

(*) ذهب بعض الفقهاء السياسيين، وعلى رأسهم الفقيه الفرنسي Duguit (١٨٥٩م – ١٩٢٨م) إلى أن الإرادة العامة تُعبِّر عن نفسها بالضرورة بأغلبية وأقلية؛ أي أنها يجب أن تشمل إرادتي الأغلبية والأقلية، ولهذا فإنه عندما يُقال بأن الأفراد الذين يساهمون في تكوين هذه الإرادة العامة لا يطيعون إلا إرادتهم هم؛ فإن هذا القول لا يكون حقيقيًا؛ ذلك لأنه يوجد أغلبية وأقلية، وأن الأغلبية هي التي تفرض إرادتها على الأقلية، وهذا لم يفسره روسو. انظر:

- فضل الله محمد إسماعيل من أصول الفكر السياسي، مكتبة بستان المعرفة، كفر الدوار، (د.ت)، ص ٣٩٢.

(2) انظر:

- Bertram, Christopher, "Rousseau's Legacy in Two Conceptions of the General Will: Democratic and Transcendent", The Review of Politics, No.74, (2012), p.408.
- Dent, Nicholas, Rousseau, First Published, Routledge, London, 2005, p.133.
- Kain, Philip J., "Rousseau, the General Will, and Individual Liberty", History of Philosophy Quarterly, Vol.7, No.3, (Jul.,1990), p.315.
- Weirich, Paul, Op.Cit., p.122.
- Williams, David (ed), Op.Cit., p.123.

(3) McClelland, J.S., Op.Cit., pp.262-263.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ترفض تحقيق الصالح العام[١]؛ ذلك لأن في هذه القوة ما يحقق الصالح العام، وعندما يطيع الإنسان الإرادة العامة، فإنه في حقيقة الأمر يطيع ذاته المنتمية إلى هذه الإرادة[٢].

يقول روسو: "**إن الإرادة العامة على صواب دائمًا، وتهدف إلى النفع العام باستمرار: ولكن لا ينبني عليه أن مداولات الشعب تتسم دائمًا بهذا السداد. إن المرء يريد خيره باستمرار، ولكنه قد لا يراه دائمًا: والشعب لا يمكن أن يرشي، ولكنه يضلل في كثير من الأحيان، وهذا وحده هو ما يجعله يبدو أنه أخطأ السبيل**"[٣].

يتضح من قول روسو أنه ذهب إلى أن هذه الإرادة لا يمكن لها أن تخطئ؛ لأنها دائمًا على الحق والصواب، وتسعى دائمًا نحو المصلحة العامة[٤]؛ أمّا إرادة الأقلية فليست مستنيرة على الدوام، ولا يعرف الأقلية ما يمكن أن يصب في المصلحة العامة[٥]. ويرى روسو أن هذه الإرادة العامة فقط هي القادرة على توجيه الدولة نحو الهدف الذي أُنشئت من أجله ألا وهو تحقيق الخير العام[٦]، فصاحب السيادة المتمثل بجميع أفراد الشعب المكونين له لا يمكن أن تكون له مصلحة متناقضة مع مصلحتهم، كما أنه لا يمكن أن يلحق الضرر بأعضائه، بل إن كل عمل من أعماله التي هي أيضًا من أعمال الإرادة العامة يقع على الأفراد ويلزمهم على قدم المساواة[٧].

إن تصريح روسو بأن الإرادة العامة هي دائمًا على الحق والصواب أمر يعتريه الخطأ؛ فالأغلبية ليست دائمًا على الصواب، والأقلية ليست دائمًا على خطأ، كما أن فرض الأغلبية إرادتها على الأقلية لا يعطي أملًا في الحفاظ على الحقوق الخاصة بالأقليات من

---

(1) Warburton, Nigel (ed), Philosophy: The Classics, First Published , Routledge, London, 1998, p.99.

(2) Rawls, John, Lectures on the History of Political Philosophy, Edited by, Freeman, Samuel, The Belknap Press of Harvard University Press, London, 2007, p.219.

(3) لوك، هيوم، روسو: مصدر سابق، ص ١٠٧.

(4) انظر:

- Cottingham, John (ed), Op.Cit., p.501.
- Rawls, John, Op.Cit., p.226.
- Waldron, Jeremy, "Rights and Majorities: Rousseau Revisited, Nomos, Vol.32, Majorities and Minorities, (1990), pp.50-51.
- Kain, Philip J., Op.Cit., p.320.

(5) MacNiven, Stuart A., Op.Cit., p. 196.

(6) Dent, Nicholas, Op.Cit., p.131.

(7) Gingell, John, Little, Adrian and Winch, Christopher, Op.Cit., p,p,136,137,152.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جانب الأغلبية في الأنظمة الديمقراطية[١]. إذًا فإرادة الأغلبية ليست معصومة من الخطأ كما ذهب روسو[٢].

ويبدو لي أن افتراض روسو بأن الصواب دائمًا يكمن في إرادة الأغلبية التي هي الإرادة العامة، والتي يرى أنها تسعى دومًا نحو المصلحة العامة (مصلحة الأغلبية) هو في حقيقة الأمر افتراض خاطئ، فما يدريه أن يكون الخير كل الخير في رأي الأقلية، والتي قد تكون على علم ودراية بالأمور السياسية ومجريات الحياة، وبما يحمل النفع لهم وللأغلبية التي تعيش معهم كما كان يخبرنا أفلاطون Plato (٤٢٧ق.م – ٣٤٧ق.م) في جمهوريته؟

القانون في صراع مع إرادة الأقلية: إن القانون يُعبِّر عن الإرادة العامة، من حيث إن الإرادة العامة تُمثِّل الإرادة العامة الحقيقية لكل شخص، وما يمليه عقل كل شخص "بالفعل"، وبهذا يكون الإنسان في طاعته للقانون طاعة لعقله وحكمه، ويتبع إرادته الفعلية، وعندما يتبع المرء حكمه الخاص وإرادته يكون حرًا، ولهذا فإن المواطن المطيع هو الإنسان الحر بحق؛ ذلك لأنه يطيع قانونًا يُعبِّر عن إرادته الحقيقية[٣].

وتأكيدًا لذلك يقول روسو: "**فالمواطن يوافق على جميع القوانين حتى تلك التي توضع رغمًا عنه، بل وحتى تلك التي تعاقبه إذا جرؤ على مخاطبتها. فالإرادة الثابتة لجميع أعضاء الدولة هي الإرادة العامة: وبوساطتها يكونون مواطنين وأحرارًا..**"[٤]، ويقول أيضًا: "**إنها من أعمال الإرادة العامة، أو ما إذا كان من الممكن أن يكون القانون ظالمًا؛ لأنه ما من إنسان يكون ظالمًا لنفسه، أو كيف يكون الإنسان حرًا وخاضعًا للقوانين؛ لأن القوانين ليست سوى تسجيل لإرادتنا..**"[٥].

إذا كانت الهيئة التنفيذية في نظر روسو تتمثل في هيئة حاكم يحكم باسم الإرادة العامة، ويكون وكيلًا لها، فإن الهيئة التشريعية لا تكون إلا تعبيرًا عن الإرادة العامة

---

(1) انظر:

- Ibid, p.153.
- Grofman, Bernard and Feld, Scott L., Op.Cit., p.567.
- Waldron, Jeremy, Op.Cit., p,p.65,67.

(2) Wiser , James L., Op.Cit., p.269.

(3) فردريك كوبلستون: تاريخ الفلسفة، المجلد السادس (الفلسفة الحديثة: من عصر التنوير في فرنسا حتى كانط)، ترجمة/ حبيب الشاروني، محمود سيد أحمد، مراجعة وتقديم/ إمام عبد الفتاح إمام، ط١، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠م، ص ص ١١٤ – ١١٥.

(4) لوك، هيوم، روسو: مصدر سابق، ص ص ٢٠١-٢٠٢.

(5) المصدر نفسه، ص ١١٩.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أيضًا. فالقانون عند روسو ما هو إلا فعل الإرادة العامة وحدها، ومن هنا فإن القانون ليس له صفة غير السيادة، وأن أية قواعد صادرة عن أي سلطة أخرى غير إرادة الشعب العامة لا يكون لها صفة القانون. إن القانون نتاج خالص لإرادة الشعب العامة يظهر من الشعب ولأجله، ومن ثمَّ فهو لا يهتم بالأشخاص، كما أنّه لا يرتبط باسم ملك أو عائلة. إن الإرادة العامة التي يصدر عنها القانون إنما هي إرادة الجميع: الأمراء والعامة، وعلى الجميع طاعة هذا القانون الذي يُمثِّل الإرادة العامة(١).

والسؤال هنا: كيف تكون الأقلية المعارضة حرة وهي تخضع لقوانين لم ترتضيها؟ فهناك إرادة ثابتة لجميع أعضاء الدولة هي الإرادة العامة وينبغي - وفقًا لروسو – أن يخضع لها الجميع، ولهذا فإن القانون الذي يصدر عن الإرادة العامة ينبغي أيضًا أن يخضع له الجميع. وفي هذا تناقض من جانب روسو فكيف تجتمع الحرية والقوة أو الإكراه في آن واحد؟(٢). وهذا يُعد من الأمور المثيرة للقلق والإزعاج في فلسفة روسو السياسية، فكيف يُقر روسو بأن التعرض للقسر والإكراه من جانب الإرادة العامة يجعل المواطن حرًا؟ فهذا إلى جانب كونه تناقضًا قد وقع فيه روسو، فهذا يجعل للإرادة العامة آثارًا سيئة وخبيثة – لا يُحمد عقباها - في المجتمعات السياسية(٣).

لقد جعل روسو للإرادة العامة – التي هي إرادة الأغلبية – سلطة مطلقة، وهو يرى أنه لا خوف من استبداد هذه السلطة المطلقة، ولكن - كما ذهب الأستاذ الدكتور/ عبد الحميد متولي أنه – إذا رجعنا إلى التاريخ لوجدنا أمثلة كثيرة على استبداد وقع من جانب الهيئات النيابية نفسها. ففي النظام الديمقراطي نجد أن الحزب صاحب الأغلبية هو الذي يحكم، ومن المعلوم أن النزعة الحزبية لدى الأغلبية تدفع إلى القيام بأعمال استبدادية ضد خصوم الحزب. ولهذا فإن نظرية الإرادة العامة لا تكفل منع الاستبداد أو الاستئثار

---

(1) انظر:

- عبد الفتاح مصطفى غنيمة: نحو فلسفة السياسة (النظم والنظريات والمذاهب السياسية: أصولها وتطورها التاريخي)، (د.ن)، (د.م)، ١٩٩٩م، ص ٢٢٤.
- Dent, Nicholas, Op.Cit., p.131.
- Kuper, Jessica(ed), Political Science and Political Theory, First Published, Routledge Kegan Paul, London, 1987, PP.219-220.
- Merquior,J.G., Rousseau and Weber: Two Studies in the Theory of Legitimacy, First Published, Routledge & Kegan Paul Ltd, London, 1980, P.22.

(2) Ripstein, Arthur, Op.Cit., p,p.56-60.

(3) Dent, Nicholas, Op.Cit., p.132.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بالسلطة المطلقة؛ لأن ليس من شأنها أن تهدف إلى وضع قيود على سلطان السلطة التنفيذية أو التشريعية[١].

ويبدو لي أنه على الرغم من أن روسو وأفكاره كان لها تأثيرًا كبيرًا في رجال الثورة الفرنسية ودساتير الدول الديمقراطية الحديثة، وقد اشتهرت هذه الأفكار بأنها تدعو إلى الديمقراطية، وتُقر بأن الشعب هو مصدر السلطات، إلا أن هذه في نظري ليست إلا ديمقراطية مُقنّعة؛ فالديمقراطية الحقّة هي التي تحترم كل أطياف الشعب (الأغلبية والأقلية على السواء)، فلا عدالة ولا ديمقراطية في ظل وجود أقلية مقموعة من جانب الأغلبية، لذلك غالى روسو في تأييد الإرادة العامة التي هي إرادة الأغلبية في نظره، ونتج عن ذلك أخطاء فادحة قد وقع فيها روسو استطاعت أن تُشوِّه صورة الديمقراطية التي رسمها في كتاباته.

٢- ماركس:

لقد تابع ماركس روسو في تأييده لإرادة الأغلبية والتعصب لها ولآرائها، والآن نفرد الحديث لهذه الإرادة عند ماركس؛ لأنه كما كان لروسو تأثير في الحياة السياسية للدول الحديثة، فكذلك كانت لفلسفة ماركس تأثير كبير في أيديولوجيات الدول، والحياة السياسية في العصر الحديث أيضًا.

ذهب كارل ماركس إلى أن السلطة السياسية قد قامت في جميع المجتمعات السياسية اعتمادًا على القوة، وعلى أن هناك أقلية من الناس فرضت إرادتها وسيطرت على وسائل الإنتاج في المجتمع[*]، وقد استطاعت تباعًا لذلك أن تُسيطر على مقاليد الحكم[**][٢].

---

(1) فضل الله محمد إسماعيل: من أصول الفكر السياسي، ص/ ٣٩١.
وراجع أيضًا:
- MacNiven, Stuart A., Op.Cit., p.199.

(*) إن الأفكار السائدة في كل مجتمع هي أفكار الطبقة الحاكمة التي تسيطر على مقاليد السلطة السياسية فيه؛ ويمكن القول بأن الطبقة التي تُمثِّل القوة المادية هي أيضًا تلك التي تُمثِّل القوة الفكرية السائدة في المجتمع؛ فالطبقة التي تملك وسائل الإنتاج المادي وتكون تحت سيطرتها، فإن سيطرتها في الوقت نفسه تمتد لتشمل وسائل الإنتاج الفكري، حيث يخضع فكر أولئك الذين يفتقرون إلى وسائل الإنتاج الفكري إلى سيطرة هؤلاء الذين يمتلكون وسائل الإنتاج الفكري والمادي معًا، وهنا تسيطر طبقة واحدة هي التي تملك المادة والفكر على غيرها ممن لا يمتلكون المادة، ومن ثَمَّ لا يمتلكون الفكر. انظر:
- Stewart, David and Blocker, H.Gene, Fundamentals of Philosophy, Second Edition, Macmillan Publishing Company, New York, 1987, p.468.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إذًا يُنظر إلى الدولة في نظر ماركس على أنها سلطة عليا تقوم على حماية مصالح الطبقة التي أتاح لها تطور الإنتاج تفوقًا على الطبقات الأخرى التي تُمثِّل الأغلبية في المجتمع، فجهاز الدولة إذًا هو سلاح في يد الأقلية - التي تمتلك كل شيء - تستخدمه للمحافظة على وضعها المتميز، ولإخضاع إرادة الأغلبية لها من أجل استغلالها غير المشروع(١).

إن تاريخ الصراع الطبقي هو تاريخ الصراع بين الطبقات المُستغَلَّة والطبقات المُستغِلَّة، إنه تاريخ الصراع بين الطبقات المُضطهَدة والطبقات المُضطهِدة، والصراع بين البروليتاريا والبرجوازية إنما هو صراع بين الأغلبية الساحقة من العمال الواعين بذواتهم وبمصالحهم في المجتمع، والأقلية الضئيلة المالكة لرأس المال(*)(٢). ويؤكد ماركس ذلك بقوله: "**إن تاريخ المجتمعات كلها حتى يومنا هذا لهو تاريخ الصراع الطبقي ذلك أنّ الحر والعبد، النبيل والعامّي، السيّد والخادم، المُعلِّم والصانع، وباختصار؛ فإن المُستغِلّين والمُستغَلَّين كانوا دائمًا في مواجهة محتدمة ..**"(٣).

(**) وتأكيدًا لذلك يقول ماركس: "**وما السلطة السياسية في أوفى تعبير عنها إلا السلطة المنظمة لطبقة ما لاضطهاد طبقة أخرى..**". انظر:

- كارل ماركس، فردريش إنجلز: البيان الشيوعي، ترجمة وتقديم/ محمود شريح، ط١، منشورات الجمل، كولونيا - ألمانيا، ٢٠٠٠م، ص ٦٨.

(2) ماهر عبد الهادي: السلطة السياسية في نظرية الدولة، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٤م، ص ١٣٢.

(1) محمد محمود ربيع: مرجع سابق، ص ٥٢٤.

(*) وهذا الصراع هو عكس الصراعات الطبقية السابقة التي كانت تدور بين أقلية مالكة لأدوات الإنتاج الحديثة تساندها الأكثرية المغلوبة على أمرها من العمال، وأقلية مالكة لأدوات الإنتاج البالية القديمة والتي لا تستطيع بهذه الأدوات مقاومة ومنافسة الصناعة الجديدة، فتنتصر عليها الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج الحديثة، وبعدها تتنكر للأغلبية من العمال، وتركن إلى استغلالها. انظر:

- محمد ممدوح على محمد العربي: الأخلاق والسياسة في الفكر الإسلامي والليبرالي والماركسي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢م، ص/ ٣٣٤.

(2) انظر:

- Gingell, John, Little, Adrian and Winch, Christopher, Op.Cit., p.271.
- Lustig, Larry Peter, Karl Marx: From Political Philosophy To Revolutionary Politics, (PH.D.), College Of Arts and Science, The Florida State University, Department of philosophy, 1982, p.90.

(3) كارل ماركس، فردريش إنجلز: مصدر سابق، ص ص/ ٣٧ - ٣٨.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أكد ماركس أنه نظرًا لهذا الاستغلال والاضطهاد يبدأ وعى البروليتاريا بـــالثورة[*] يزداد شيئًا فشيئًا لإنهاء هذه الحالة المليئة بالبؤس والمعاناة، وذلك بإسقاط النظام الرأسمالي، وهذه الثورة ستنجح لا محالة في إسقاط الطبقة الحاكمة التي تمثـــل أقليـــة (البرجوازيـــة) وانتصار الأغلبية الساحقة من العمال (البروليتاريا)، وهذان أمران حتميان[١].

يقول ماركس: "ومع أن صراع البروليتاريا ضد البرجوازية في البدء صراع وطني في شكله، وليس في محتواه، فمن الضروري بالطبع أن تقوم البروليتاريا في كـــل قطـــر بتسوية حساباتها مع برجوازية ذلك القطر، وفي إبرازنا المراحل العامة التي شهدها تطور البروليتاريا فإننا قد تقصينا شروط حرب أهلية مستترة تتستر وئيدًا في قماشـــة المجتمـــع القائم، ثم ما تلبث أن تندلع ثورة عنيفـــة تطـــيح بالبرجوازيـــة فتـــضع الأســـاس لحكـــم البروليتاريا"[٢].

(**) إذًا الثورة ضرورة حتمية في فكر ماركس؛ إذ إنه لا مجال في فكره لإمكانية التحول السلمي مـــن الرأسمالية إلى الشيوعية، وهذه الثورة متجذرة في بنية المجتمع الرأسمالي. انظر:

- Singh, Rustam, "Status of Violence in Marx's Theory of Revolution", Economic and Political Weekly, Vol.24, No.4, (Jan. 28,1989), p.9.

(1) انظر:

- Cottingham, John (ed), Op.Cit., p.516.
- Gingell, John, Little, Adrian and Winch, Christopher, Op.Cit., p.271.
- Hague, Rod, Harrop, Martin and Breslin, Shaum, Comparative Government and Politics: An introduction, Third Edition, The Macmillan Press Ltd, London, 1992, p.69.
- Singh, Rustam, Op.Cit., p.17.
- Wiser , James L., Op.Cit., p.359.

(١) كارل ماركس، فردريش إنجلز: مصدر سابق، ص ٥٤.

(*) إن الماركسيين يشددون على تسمية هذه المرحلة ب"ديمقراطية البروليتاريا"؛ لأنهـــا تعنـــي ســـيطرة الأغلبية، لكننا نجد في المقابل كثيراً من العلماء يسمونها "ديكتاتورية البروليتاريا" خاصة بعـــد قيـــام التجارب الاشتراكية المتعددة في العالم منذ ثورة ١٩١٧م في روسيا وما تلاها من ثورات مماثلـــة. انظر:

- عدنان السيد حسين: تطور الفكر السياسي من الاشتراكية إلى الليبراليـــة الجديـــدة، ط١، دار أمـــواج، بيروت، ٢٠٠٢م، ص ٥٢.
- إن مرحلة "ديكتاتورية البروليتاريا" – كما يذهب الماركسيون – هي في حقيقتها ديمقراطية؛ لأنها تُمثِّل مصالح أغلبية الشعب، واستنادًا إلى ذلك كـــان ســـتالين Stalin (١٨٧٨م – ١٩٥٣م) يميـــز بـــين "ديكتاتورية البروليتاريا"، و"ديكتاتورية النازية أو الفاشستية". انظر:
- عبد الحميد متولي، سعد عصفور، محسن خليل: القانون الدستوري والنظم السياسية، منشأة المعارف، الإسكندرية، (د.ت)، ص ٢٨.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إذاً فالثورة ضرورة حتمية، وبعد نجاح هذه الثورة تتقدم البروليتاريا للاستيلاء على مقاليد الحكم وتُعرف هذه المرحلة بـ"ديكتاتورية البروليتاريا" وهذه المرحلة هي مرحلة وسيطة بين الرأسمالية التي تم القضاء عليها والشيوعية المأمول في تحقيقها، فتبدأ البروليتاريا في اتّخاذ بعض الإجراءات في هذه المرحلة الوسيطة؛ فتقوم بتدمير بنية ومنهجية النظام الرأسمالي، وتمنع الاستغلال، وتُلغي الملكية الخاصة التي كانت سائدة من قبل في النظام الرأسمالي[١]. ويتم فيها البدء بالتوزيع التدريجي للثروات، وتبدأ فيها الطبقات في الاختفاء شيئاً فشيئاً، كما تتجه السلطة في هذه المرحلة نحو تحقيق المساواة، حيث تقوم الدولة بإدارة الاقتصاد وعملية الإنتاج[*][٢].

يقول ماركس: "إن الهدف المباشر للشيوعيين هو الهدف نفسه لباقي الأحزاب البروليتارية: تنظيم البروليتاريا في طبقة واحدة، والإطاحة بهيمنة البرجوازية، وتسلُّم

---

(1) انظر:

- Hammond, Scott John, Political Theory (An Encyclopedia of Contemporary and Classic Terms), First Published, Greenwood Press, London, 2009, p.103.
- Krancberg, Sigmund, "Karl Marx and Democracy", Studies in Soviet Thought, Vol.24, No.1, (Jul.,1982), pp.31-32.
- Roberston, David, The Routledge Dictionary of Politics, Third Edition, Routledge, London, 2004, p,p138,146.
- Sargent, Lyman Tower, Contemporary Political Ideologies: A Comparative Analysis, Tenth Edition, Wadsworth Publishing Company, New York, 1996, pp.155-156.
- Tabak, Mehmet, "Marx's Theory of Proletarian Dictatorship Revisited", Science & Society, Vol.64, No.3, (Fall, 2000), p.337.

(*) وربما قد توافق عالم النفس الفرنسي جوستاف لوبون Gustave Le Bon (١٨٤١م – ١٩٣١م) مع ما ذهب إليه ماركس، حيث صرَّح لوبون بأن مطالب الجماهير قد أصبحت واضحة الآن، وتميل إلى تدمير المجتمع الحالي، وقلب عاليه سافله، لكي تعود به إلى تلك الشيوعية البدائية التي كانت تُمثِّل الحالة الطبيعية لكل الجماعات البشرية قبل فجر الحضارة، وتتمثل هذه المطالب في الأشياء التالية: تحديد ساعات العمل، وتأميم المناجم وسكك الحديد والمعامل والأرض، هذا بالإضافة إلى التوزيع المتساوي للسلع والمنتجات، ثم تصفية الطبقات العليا لمصلحة الطبقات الشعبية، وهذا ما كان يدعو إليه ماركس في مرحلة "ديكتاتورية البروليتاريا" التي هي بمثابة مرحلة تمهيدية للعودة إلى الشيوعية البدائية. انظر:

- غوستاف لو بون: سيكولوجية الجماهير، ترجمة وتقديم/ هاشم صالح، ط١، دار الساقي، بيروت، ١٩٩١م، ص/ ٤٥.

(2) انظر:

- Commins, Saxe and Linscott, Robert N. (eds), Man and the State: The Political Philosophers, Random House, New York, 1947, p.510.
- Sargent, Lyman Tower, Op.Cit., pp.159-160.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

البروليتاريا مقاليد السلطة السياسية"[١]. وينبغي الإشارة إلى أن الدولة تحتفظ في هذه المرحلة بمؤسساتها، وتسيطر على هذه المؤسسات الطبقة العاملة بصفتها تُمثِّل الأغلبية الساحقة في المجتمع التي خلعت الرأسمالية وانتزعت منها السلطة السياسية لصالحها، كما تبذل الجهود من أجل تدعيم جهاز الدولة حتى يمكن تهيئة الظروف وإزالة العقبات التي تُعرقل الوصول إلى الهدف النهائي للماركسية وهو النظام الشيوعي[٢].إذًا فمرحلة "ديكتاتورية البروليتاريا"[*] بمثابة مرحلة تطهير المجتمع من السمات ذات الطابع الرأسمالي[٣].

إنّ أهم ما يميز هذه المرحلة - في نظري – أنها مرحلة لسيطرة الأغلبية، مرحلة أيّد فيها ماركس هذه الإرادة، كما دعا إلى محاربة إرادة الأقلية التي تمثَّلت في البرجوازية، فهو لا يدعو إلى عدم الاكتراث بها فحسب كما كان ينحو روسو، وإنما قصد ماركس محاربتها والقضاء عليها، ثم تطّلع ماركس إلى مرحلة أخرى هي مرحلة شيوعية، وفي نظري هي مرحلة خيالية يوتوبية لا يمكن لها التحقق على أرض الواقع، حيث لا دولة ، ولا سلطة، ولا طبقات، وتبقى إرادة واحدة هي إرادة الأغلبية، فلم يعد إذًا هناك أقلية، وهذا محال.

---

(1) كارل ماركس، فردريش إنجلز: مصدر سابق، ص/ ٥٦.

(2) محمد محمود ربيع: مرجع سابق، ص/ ٥٢٥.

(*) لقد أطلق ماركس اصطلاح "ديكتاتورية البروليتاريا" على الدولة الاشتراكية في فترة الانتقال، وتعني "ديكتاتورية الطبقة العاملة" التي تستكمل هدم مؤسسات وقوانين وعادات وتقاليد وفنون النظام الرأسمالي السابق، وتفتح المجال واسعًا أمام مؤسسات وقوانين وفكر وتقاليد تُمثِّل مصالح الأغلبية العاملة التي استولت على جهاز الدولة. إنّ الماركسية لا تنظر إلى ديكتاتورية البروليتاريا كهدف في حد ذاته، وإنما كوسيلة مؤقتة تتجسد فيها سلطة الأغلبية وإرادتها، ويقع على عاتقها مهمة تسخير أجهزة الدولة ومواردها من أجل تدريب الطبقة العاملة – التي تُمثِّل الأغلبية – على تسيير الشئون العامة وتطبيق المذهب الماركسي عمليًا من أجل إعادة بناء المجتمع اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا وثقافيًا وأخلاقيًا على أساس المفاهيم الجماعية الجديدة والتعاون والتآخي بين أفراد الأغلبية مع قمع بقايا المصالح والأفكار التي تُعبِّر عن إرادة الأقلية الرأسمالية المخلوعة من جانب الأغلبية. انظر:
- محمد محمود ربيع: مرجع سابق، ص ٥٢٥.

(3) Wiser , James L., Op. Cit., p.366.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تتسم هذه المرحلة بأنها مرحلة تسحق فيها إرادة الأغلبية إرادة الأقلية[*]، وتقضي عليها كلية، حيث دعا ماركس في هذه المرحلة إلى فرض إرادة الأغلبية بالقوة والقسر والإكراه، فإرادة الأغلبية تسحق الأقلية البرجوازية وقيمها المختلفة بلا هوادة. والماركسيون يرون في استخدام هذا القسر والإكراه اختلافاً عن القسر والإكراه التي استخدمته دولة النظام الرأسمالي[١]، وهذه المرحلة القسرية هي مرحلة ضرورية وحتمية لتحويل المجتمع من النظام الرأسمالي إلى النظام الشيوعي[٢].

إنّ القسر في هذه المرحلة الانتقالية إنما هو يُمارس ضد إرادة الأقلية؛ إنّه قسر تمارسه الأغلبية التى عانت كثيرًا من الاستغلال والاضطهاد؛ فتقوم بفرض إرادتها على الأقلية. إن الذي يُمارس ضد إرادة الأقلية سهل وطبيعي في نظر الماركسيين؛ ذلك لأنه يُكلِّف من الدماء قدرًا أقل بكثير من تلك الدماء التي تسال عند القضاء على ثورة العبيد، ورقيق الأرض، والكادحين، فالمشتغلون في سعيهم لقهر الكادحين إنما يحتاجون إلى أداة مُعقَّدة وضخمة، ولكن البروليتاريا في قهرها للبرجوازية لا تحتاج إلى مثل هذه الأداة المُعقَّدة الضخمة، لكنها فقط أداة بسيطة تكون كافية للقيام بمثل هذه المهمة[٣].

وقد أقرّ ماركس بمشروعية هذه المرحلة؛ ذلك لأنها تُمارس من جانب الأغلبية العظمى من المجتمع ضد الأقلية، ومن ثمَّ تكون هذه الديكتاتورية ليس إلا تعبيرًا صحيحًا عن الديمقراطية الشعبية Popular Democracy[**]؛ ذلك لأنها تُمثِّل حكم الأغلبية

(*) وفي سعي الأغلبية نحو المجتمع الشيوعي الذي هو غايتها؛ لابد وأن تتجه إرادتها نحو ما يحقق مصالحها المادية، وهذا ما يجب أن تضعه في عين الاعتبار – كما يرى ماركس – كما يجب أن تعمل على تطويره هذه المصالح وتنميتها، والبدء في القضاء على مصالح الأقلية؛ لأنه كيف يمكن الوثوق في هذه الأقلية التي لا تسعى إلا لتأمين مصالحها المادية الخاصة بها فقط. انظر:
- Catlin , George, Op.Cit., p.590.

(1) انظر:
- مصطفى أبو زيد فهمي: النظرية العامة للدولة، ط١، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٥م، ص ص ٢٣٧– ٢٣٨.

- Tabak, Mehmet, Op.Cit., p.333.
(2) Ibid, p.335.

(3) مصطفى أبو زيد فهمي: مرجع سابق، ص ٢٣٨.

(**)لقد استخدمت الأحزاب الشيوعية كلمة "الديمقراطيات الشعبية" لتدل على الأنظمة السياسية الجديدة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا الشرقية (تشيكوسلوفاكيا – يوغوسلافيا – ألبانيا – بلغاريا – رومانيا – المجر – ألمانيا الديمقراطية)، وفي آسيا (كوريا الشمالية – فيتنام الشمالية – الصين الشعبية) إلا أن هذه الكلمة تُعبِّر عن الدول الأوروبية الشرقية بشكل خاص، وقد ظهرت الديمقراطيات الشعبية نتيجة حركات المقاومة ضد النازية التي كانت الأحزاب الشيوعية تقودها أحياناً بمساعدة الاتحاد السوفيتي، وكانت هذه الدول تتبع سياسة تتفق وواقعها القومي والخاص ولكن ضمن إطار السياسة الشيوعية التي كانت مُتبَّعة في الاتحاد السوفيتي خاصة. انظر:
- نبيلة داوود: الموسوعة السياسية المعاصرة, مكتبة غريب, القاهرة, ١٩٩١م، ص/ ٢٨.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الكادحة، وفرض إرادتها[١].

ويبدو لي أن هذه الدولة الانتقالية التي دعا إليها ماركس إنما هي دولة العنف والإرهاب، إنها أصبحت أشد عنفًا وإرهابًا من دولة النظام الرأسمالي التي حاربها ماركس، دولة ليست فقط لا تحترم إرادة الأقلية أو تتجاهلها، وإنما يكون الهدف في هذه المرحلة هو سحق الأقلية، والقضاء عليها نهائيًا.

ثانيًا: معارضو إرادة الأغلبية:

وإذا كان هنا فريق من الفلاسفة قد أيَّد إرادة الأغلبية، فنجد أن هناك فريقًا آخر قد عارض السيطرة الكاملة لهذه الإرادة كلية، ونبَّه إلى ضرورة الأخذ في الاعتبار أن هناك أقليات، وأن لهم إرادة يجب أن تُحترم من جانب الأغلبية، ونذكر في هذا الصدد على سبيل المثال لا الحصر:

١- توكفيل:

يُعد الكسس دي توكفيل أول من نبَّه الأذهان إلى خطورة إرادة الأغلبية، بل حذَّر من طغيانها، وقد أشار إلى ذلك في كتابه "الديمقراطية في أمريكا"، وقد ذهب إلى أن من أهم مشكلات المجتمع الديمقراطي والتي تُشكِّل تهديدًا خطيرًا للحرية هذا الطابع الديكتاتوري والاستبدادي للأغلبية وللرأي العام الذي ينعكس بالطبع على حرية الفرد[٢]. كما أكَّد توكفيل أن مشكلة طغيان إرادة الأغلبية قد هيمنت على الفكر السياسي وأثرت في كثير من الدول، ولكنها لم تفعل في أي دولة مثلما فعلت في أمريكا[٣].

يقول توكفيل في مؤلفه (الديمقراطية في أمريكا): "**فإذا ما وقع في الولايات المتحدة ظلم على أحد من الناس أو على فريق منهم، فإلى من يلجأ التماسًا للإنصاف؟ فإن هو لجأ إلى الرأي العام، فالرأي العام هو الأغلبية، وإن لجأ إلى الهيئات التشريعية، فهذه إنما تُمثِّل الأغلبية وتخضع لها ضمنًا، وإن التجأ إلى السلطة التنفيذية، فالأغلبية هي التي تعين هذه السلطة التي لا تعدو أن تكون آلة طيِّعة في يديها، وليست هيئة المحلفين سوى الأغلبية خُوِّل لها حق النظر في القضايا. هذا، وإنّا لنجد في بعض الولايات أن الأغلبية هي التي تنتخب حتى القضاة، فأيًّا كان الإجراء الذي تشتكي أنت منه ظالمًا أو سخيفًا، فلا**

---

(1) محمد ممدوح على محمد العربي: مرجع سابق، ص ٣٣٥.

(2) إمام عبد الفتاح إمام: الطاغية، ط٣، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ص ٣٢٦ - ٣٢٧.

(3) Horwitz, Morton J., "Tocqueville and the Tyranny of the Majority", The Review of Politics, Vol.28, No.3, (Jul.,1966), p.293.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مناص لك من أن تخضع له راضيًا، بقدر ما تستطيع أن ترضى"[١]. ويتضح من خلال هذا النص مدى سيطرة الأغلبية على كافة سلطات الدولة؛ فالأغلبية هي التي تُشكِّل السلطات الثلاث، ومن ثمَّ فهي لها مطلق الحرية في التحكم في هذه السلطات وفي قرارتها، وما ينبغي على المواطن هو الطاعة التامة لهذه الإرادة، والإذعان الكامل لقرارتها.

يقول توكفيل: "**جوهر الحكومة الديمقراطية في سيادة الأغلبية سيادة مطلقة، فليس في الدول الديمقراطية شيء يستطيع أن يقاومها، أغلب الدساتير الأمريكية قد عملت على زيادة قوة الأغلبية الطبيعية هذه بطرق شتى مصطنعة**"[٢]. إنّ سلطة الأغلبية وإرادتها إنما هي في حقيقة الأمر سلطة مطلقة[*] تُعبِّر عن نفسها من خلال أغلبية المجتمع؛ ففي المجتمع الديمقراطي الأغلبية هي القوة القانونية الهائلة التي تفرض نفسها على صعيد الواقع، وعلى صعيد الرأي العام. وطالما أن الأغلبية تعطي الحق لنفسها في تمتعها بالحكمة وبوعي أكثر في المجتمع من أي شخص بمفرده، فلا يمكن لأي عائق إذًا أن يقف بوجهها ويعيقها[٣]. حيث يقول توكفيل تأكيدًا لذلك: "**فسلطة الأغلبية تقوم – إلى حد ما – على فكرة أنه يوجد من الذكاء ومن الحكمة جماعة من الناس أكثر مما يوجد في الفرد الواحد، وأن عدد المشترعين وكمهم أهم من كيفه**.."، وقوله أيضًا: "**إن الحق في حكم المجتمع، ذلك الحق الذي تفترض الأغلبية أنها استمدته من ذكائها الفائق**.."[٤].

---

(1) الكسيس دي توكفيل: الديمقراطية في أمريكا، ترجمة وتعليق/ أمين مرسي قنديل، تصدير/ محسن مهدي، الجزآن الاول والثاني، ط٤، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٥ه - ٢٠٠٤م، ص ٢٣٢.

وراجع أيضًا:

- Ebenstein, William, Great Political Thinkers: Plato to the Present, Fourth Edition, Dryden Press, U.S.A, 1969, p.548.

(2) الكسيس دي توكفيل: مصدر سابق، ص٢٢٧.

(*) إن تمتع الأغلبية بسلطة مطلقة على جميع مواطني الدولة يُعرف في نظر توكفيل بما يسمى بـ"الاستبداد الناعم" وهو استبداد الأغلبية؛ ذلك لأن هذه الاغلبية لها تأثير في فكر المجتمع؛ فالفكر الذي يُبث في المجتمع هو فكر الأغلبية فقط. انظر:

- Maletz, Donald J., "Tocqueville's Tyranny of the Majority Reconsidered", The Journal of Politics, Vol.64, No.3, (Aug.,2002), p.741.

(3) انظر:

- مهدي محفوظ: اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث، ط١، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٠م.

- Ebenstein, William, Op.Cit., p.547.

(4) الكسيس دي توكفيل: مصدر سابق، ص٢٢٨.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يرى توكفيل أن الديمقراطية قد حفظت منافع الأغلبية، ونمّت مواهب الناس، وأتاحت من التشريع ما يكفل التكافؤ في الفرص، وحققت بهذا كله التقدم للمجتمع. ولكنه يؤكد على صعيد آخر أن الديمقراطية من حيث استنادها إلى مبدأ الأغلبية قد تؤدي إلى تحكم الأغلبية نفسها تحكمًا يسئ إلى النظام الديمقراطي ذاته، فقد تَسنّ من القوانين، وتصدر من الأحكام ما يقوض أسس هذا النظام، فتكون الأغلبية في هذه الحالة أشبه بديكتاتورية مُقنَّعة[١] تخفي وراءها مزيداً من الظلم. فالأغلبية لها سلطة مطلقة تتجه نحو المحافظة فقط على مصالحها وحدها، وتعارض كل من يقف في وجه هذه المصالح[٢]. بل إنها تقوم بالقمع المستمر للأقلية، وهذا أمر خطير له عواقبه السيئة على المجتمع بأكمله[٣].

لذا خشى توكفيل من انزلاق الدول الديمقراطية نحو الاستبداد؛ بسبب سيطرة الأغلبية سيطرة مطلقة، وهذا سيؤدي إلى تدهور الأمور في هذه الدول، فهناك تضييق من قبل إرادة الأغلبية؛ لأن هذه الأغلبية تريد أن تجعل الكل ذا طابع فكري واحد، ولهذا سيفقد الجميع الحرية الفردية في ظل هذا النظام[٤].

يقول توكفيل: "**إنني أعتقد أن الشر الأكبر في المؤسسات الديمقراطية الحالية في الولايات المتحدة لا ينشأ من ضعف هذه المؤسسات، بل من المغالاة في قوتها، ولست أنزعج من الإفراط في الحرية التي تسود هذه البلاد قدر انزعاجي من عدم كفاية الضمانات الموجودة ضد الطغيان..**"[٥].

يُشكِّل طغيان إرادة الأغلبية في المجتمع الديمقراطي - في نظر توكفيل - تهديدًا خطيرًا للحرية، فهو يرى أن كل المجتمعات التي تسود فيها المساواة في الحقوق السياسية دون مراعاة الانتماء الطبقي أو الأصل أو القدرات، يُضحِّي فيها الفرد بحريته ويسلمها للرأي العام ولحكم الأغلبية التي تتطلب من الأفراد خضوعهم المطلق لها، فالأغلبية لا

---

(1) محمد فتحي الشنيطي: نماذج من الفلسفة السياسية، ط١، دار الوفاء، الإسكندرية، ٢٠١٠م، ص٧١.
وراجع أيضًا:
- Ebenstein, William, Op.Cit., p.547.
(2) Ebenstein, William, Op.Cit., p.547.
(3) انظر:
- Ibid, p.548.
- Horwitz, Morton J., Op.Cit., p.299.
(4) Bearry, Brian Anthony, Democratic Pantheism in The Political Theory of Alexis De Tocqueville, (PH.D.), University of North Texas, May 2006, p.137.
(5) Ebenstein, William, Op.Cit., p.537.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تعرف أية حدود لقوتها، فهي دائمة التدخل في جميع الأشياء، فضلاً عن أنها تقوم بسلب الإرادة الحرة للأفراد، وترغمهم على الخضوع لها[١].

يقول توكفيل: "**فالأغلبية..تمارس إذًا سلطة فعلية هائلة، وقوة رأي لا تقل كثيرًا عن هذه السلطة، وليست هناك عقبات تستطيع أن تعوق تقدمها أو تُعطِّله، وبذلك تجبرها على أن تصغى إلى شكاوى أولئك الذين تسحقهم في طريقها، وهذه حالة مُضرَّة في ذاتها، وخطرة على المستقبل**"[٢]، حيث أكَّد توكفيل أن الأغلبية في ظل الأنظمة الديمقراطية يكون لها سيطرة على الواقع السياسي بأكمله، وأيضًا سيطرة من جانبها على الرأي العام، كما أنها لا تتعصب إلا لآرائها وسلوكياتها فقط، لهذا تصبح جميع الحريات مُهددة في ظل هذه السيطرة المطلقة للأغلبية وعلى رأسها حرية التعبير، وهذا - في حد ذاته - يُشكِّل تهديدًا خطيرًا للأقلية التي تسحقهم الأغلبية في طريقها، ويحمل عواقب وخيمة وخطيرة في المستقبل[٣].

كما نبَّه توكفيل إلى خطورة فقدان الطبقة المثقفة في ظل النظام الديمقراطي الذي يعطي قدرًا لا بأس به من المساواة، وأيضًا يعطي سلطة مطلقة لصالح الأغلبية، وهذه الطبقة المثقفة هي المعنية بالصالح العام، وهي الطبقة التي تعي الشئون السياسية جيدًا، ولديها وعي بالحرية[٤]. وهذا يُذكرنا بما نادى بها أفلاطون في جمهوريته من ضرورة إعطاء حجم أكبر لمن يمتلكون الحكمة، ومن هم على دراية بالأمور السياسية.

وقد تنبَّه توكفيل إلى أمر لم يتنبَّه إليه روسو من قبل؛ فقد صرَّح روسو بأن الإرادة العامة التي هي في حقيقة الأمر إرادة الأغلبية دائمًا على صواب، وأنها لا تخطئ، في حين أكَّد توكفيل أن الأغلبية مُعرَّضة للوقوع في الخطأ، وأنه ليس هناك مانع يمنعها من الوقوع في الخطأ بسبب إساءة استخدام القوة المطلقة المعطاة لها ضد الأقلية، حيث يقول توكفيل: "**فإن نحن سلَّمنا بأن الرجل الذي يملك قوة مطلقة قد يسئ استخدام هذه القوة، فيظلم خصومه، فما الذي يمنع الأغلبية من أن تكون مُعرَّضة لمثل هذا الخطأ؟ فالناس لا**

---

(1) مهدي محفوظ: مرجع سابق، ص ١٧٥.

(2) الكسيس دي توكفيل: مصدر سابق، ص٢٢٩.

(3) انظر:

- Bearry, Brian Anthony, Op.Cit., p.136.
- Roberston, David, Op.Cit., p.472.

(4) Bearry, Brian Anthony, Op.Cit., p.146.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يُغيِّرون أخلاقهم إذا ما اتّحدوا بعضهم مع بعض، ولا يزداد صبرهم على العقبات التي تصادفهم في سبيلهم بازدياد قوتهم.."[١].

وبهذا قد تنبَّه توكفيل ولفت النظر إلى ضرورة الانتباه إلى أن إرادة الأغلبية إذا تحكَّمت وفرضت سلطانها على الكل دون الأخذ في الاعتبار إرادة الأقلية، فإن هذا سينتج عنه مساوئ كثيرة، ولكن يرجع الفضل إليه في أنه نبَّه على هذه الأمر المهم الذي غفل عنه كثير من الفلاسفة الذين سبقوه رغم مناداتهم بالديمقراطية، لكنهم لم ينتبهوا إلى حقيقة هذه الإرادة، وإلى الدور الذي تلعبه.

٢- مل:

لقد أكَّد مل أن معظم الهجمات التي تأتي على الحرية تكون من جانب الحكام الطغاة، أو من جانب القلة التي تمسك بزمام الحكم، واليوم أصبحت الحرية مُهددة من الاتجاه اليساري أو ما يُسمَّى بالمجتمعات الشيوعية، وهذا كله يُشكِّل خطرًا وتهديدًا للحرية، ولكن أشد هذه الأخطار التي تهدد الحرية تأتي من داخل المجتمعات الديمقراطية نفسها، فيأتي التهديد من خلال سلطة الأغلبية وطغيانها المُمارس ضد الأقليات، وقد كتب مل مقاله "عن الحرية" لمحاربة هذا التهديد والقضاء عليه[٢].

لقد توصَّل مل أثناء بحثه في الحرية[*] إلى نظرة تشاؤمية، وهي تتمثل في اعتبار أن مستقبل الحرية في بلاده مظلم جدًا؛ فالأغلبية من ناحية ترى بأن قوة الحكومة هي قوة لها أو رأي الحكومة هو رأيها، ومُعبِّرًا عن إرادتها، كما أن الأقلية من ناحية أخرى ترى بأن الحكومة تُمثِّل خصمًا لها؛ بسبب ما تفرضه عليها من قواعد وسلوك لا ترضاه هذه الأقلية[٣].

يقول مل: "**لقد أصبح الآن معروفًا أن عبارات مثل (الحكم الذاتي)، و(سلطة الشعب على نفسه) لا تُعبِّر عن واقع الأمر تعبيرًا حقيقيًا، فالشعب الذي يمارس السلطة ليس هو**

---

(1) الكسيس دي توكفيل: مصدر سابق، ص٢٣١.

(2) Popkin, Richard H., and Stroll, Avrum, Philosophy, Second edition, Heinemann Professional Publishing Ltd, London, 1986, p.84.

(*) لقد نظر مل في التاريخ فوجد أن الحضارات التي منحت الحريات السياسية لمواطنيها قليلة جدًا، والحرية في الواقع شيئًا ثمينًا، وقد وُجدت في العالم القديم لكنها وُجدت بصورة ضئيلة، كما أنه لم تكن هناك أية حريات في فترة العصور الوسطى، وحتى اليوم فإن المجتمعات التي تعطي هذه الحريات تتسم بالقلة. انظر:

- Ibid, p.83.

(3) مهدي محفوظ: مرجع سابق، ص ٢١٤.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

نفسه باستمرار الشعب الذي تُمارس عليه السلطة.."[1]. حيث أكَّد مل أن هنـــاك فارقًـــا كبيرًا بين الحكام والمحكومين؛ فالحكام في نظره لا يُمثِّلون كل الـــشعب، وإنمـــا يُمثِّلـــون الأغلبية فقط؛ أي أن الحكومة لا يمكن أن تكون مُمثِّلة للشعب كله، بل تُمثِّل الرأي العـــام للأغلبية وإرادتها التي قد تطغي على إرادة الأقلية وحقوقها، وبهذا كان مل يرفض فهم أن المقصود بإرادة الشعب هي إرادة الأغلبية؛ وذلك لأنه كان يخشى من جراء ذلـــك القمـــع والتجاوزات التي تُمارس من قبل الأغلبية ضد الأقلية ومصالحها[*][2]، حيث يقـــول مـــل: "**ولما كانت السلطة لا تُمثِّل الإرادة العامة، وإنما تُمثِّل إرادة الأكثرية أو مـــن يقومـــون مقامها، فليس من البعيد أن يقع الضيم على الأقلية الخارجة على الإجماع**.."[3]. كما أكَّد مل أن الديمقراطية[**] التي تراعي مصالح الأغلبية دون مراعاة مصالح الكل هـــي فـــي حقيقة الأمر ليست إلا ديمقراطية زائفة[4].

كما نبَّه مل إلى أن الديمقراطية بها طغيان في الرأي، وهذا له عواقبـــه الوخيمـــة، ولهذا يجب وضع ضمانات أمام قوى الأغلبية التي تهدد الأقلية؛ لأنها تحرم الأفـــراد مـــن حرياتهم وتكوين ذواتهم المستقلة، ولهذا شعر مل بـــالقلق، ووضـــع حـــدوداً لتـــصرفات الحكومة، وذلك من أجل الحفاظ على الحرية، ويبقى تدخل الحكومة المبرر هـــو تـــدخلها

---

(1) جون ستيورات مل: أسس الليبرالية السياسية، ترجمة وتقديم وتعليق/ إمام عبد الفتاح إمام، ميـــشيل متياس، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦م، ص/ ١٢٠.

(*) ويُصرِّح مل بأنه يمكن للأغلبية أن تتدخل بشكل قانوني في شئون الأقلية، وذلك حينما يـــصدر مـــن الأقلية سلوكًا يؤثِّر بالسلب في نسيج المجتمع ككل. انظر:

- Popkin, Richard H., and Stroll, Avrum, Op.Cit., p.90.

(2) انظر:

- محمد محمود ربيع: مرجع سابق، ص ٤٦٢.

- Stumpf, Samuel Enoch, Op.Cit., p.378.

(3) جون ستيورات مل: عن الحرية، ترجمة/ حسين فوزي النجار، الهيئة المـــصرية العامـــة للكتـــاب، (د.م)، ١٩٩٥م، ص ٤٥.

(**) لقد ذهب مل إلى أن نظرية بنتام Bentham (١٧٤٨م – ١٨٣٢م) في الديمقراطية الدستورية هي التي مكَّنت لاستبداد الأغلبية، وقد اعتمد مل على عدد من المفاهيم البارزة عند بنتام لإثبات ذلك، وقد ناهض مل ما توصَّل إليه بنتام في مقاله "عن بنتام" عام ١٨٣٨م، وأكَّد أن هـــذه الـــسلطة المطلقـــة المعطاة للأغلبية ستؤثر بشكل سلبي، وستؤدي من ثمَّ إلى استبداد الرأي العام. انظر:

- Rosen, Frederick, "Majorities and Minorities: A Classical Utilitarian View", Nomos, Vol.32, Majorities and Minorities, (1990), p.37.

(4) Wiser , James L., Op.Cit., p.315.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

حينما تمنع وقوع ضرر أو أذى قد يصيب الآخرين[١]. ويؤكد مل على ذلك بقوله: "**وما من مسوغ لاستخدام القوة المشروعة ضد إرادة الفرد إلا لمنعه من إيقاع الأذي بالآخرين، فسلوك الفرد حيال غيره هو ما يقع تحت رقابة المجتمع..**"[٢].

إن قوة إرادة الأغلبية ورأيها يُمثِّل تهديدًا لحقوق الأقلية في المجتمع[*]، وبالتالي فالمجتمع يمارس عمليًا استبدادًا اجتماعيًا وفكريًا ضد كل ما تُمثِّله الأقلية في المجتمع؛ فالأغلبية تنظر دائمًا بعين الريبة إلى الأقلية التي تخالفها، كما أنها على أتم الاستعداد لاستخدام ثقل عددها من أجل قمع هذه الأقليات وآرائها وتنظيماتها[٣].

يقول مل: "**ألا يجوز لأية حكومة سواء بنفسها أو بتأييد الشعب أن تخرس فردًا واحدًا عن إبداء رأيه، فلو اجتمع الناس قاطبة على رأي وخالفهم فيه فرد واحد لما جاز إخراسه، فليس الإجماع دليلًا على الصواب، وليست القلة دليلًا على الخطأ..**"[٤]. فقد ذهب مل إلى أن قمع الرأي الذي لا يوافق إرادة الأغلبية أمر لا يعتريه الصواب؛ لأنه قد يكون هذا الرأي الذي تم قمعه صحيحًا، وقد يكون الرأي الذي يحمله الأغلبية يشوبه الكثير من المعتقدات الخاطئة، ويحمل تهديدًا للأقليات، فإذا تمَّ قمع الآراء المخالفة للأغلبية، فهذا سيؤدي بنا إلى عدم معرفة الحقيقة، وسيؤدي ذلك إلى نتائج ضارَّة على المدى البعيد[٥].

---

(1) انظر:
- Cottingham, John (ed), Op.Cit., p.516.
- Roberston, David, Op.Cit., pp.314-315.
- Stumpf, Samuel Enoch, Op.Cit., p.378.

(2) جون ستيورات مل: عن الحرية، ص ص ٤٢ – ٤٣.

(*) إن الرأي العام الذي تصدره الأغلبية يتعامل مع الأقلية المخالفة له بصورة من الإكراه؛ حيث تقوم الأغلبية بإنزال العقوبات القانونية والأخلاقية على المخالفين لهذا الرأي، رغم أن مهمة الحكومة هو منع الأذى المادي والمعنوي عن جميع أفراد المجتمع. انظر:
- Ebenstein, William, Op.Cit., p.568.

(3) انظر:
- جورج سباين: تطور الفكر السياسي، ج٤، ترجمة/ علي إبراهيم السيد، مراجعة وتقديم/ راشد البراوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠م، ص ٢١٠.
- مهدي محفوظ: مرجع سابق، ص ٢١٣.
- Ebenstein, William, Op.Cit., p.566.

(4) جون ستيورات مل: عن الحرية، ص ٥٠.

(5) Popkin, Richard H., and Stroll, Avrum, Op.Cit., p,p.85,87.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إذًا فإن توصل الشعب إلى قرار وفقًا لإرادة الأغلبية لا يعني هذا بالضرورة أن هذا القرار سيكون صحيحًا؛ فأغلبية الطبقة الوسطى كانت خاملة بليدة في هذا الوقت، وكان شغلها الشاغل هو جمع المال، كما كانت الطبقة العاملة جاهلة بالإضافة إلى أن معلوماتها كانت ضئيلة عن الأوضاع السائدة[١].

ذهب مل إلى أنه من المُحزن أن يقود الرأي العام – المُسيطَر عليه من قبل الأغلبية - قادة يُعبِّرون عن رغباته ودوافعه وآماله، ولا يقوم بتوجيهه المستنيرون من رجال الدين والسياسة والفكر، ولا سبيل إلى تفادي هذا الشر الزاحف إلا بإتاحة الفرصة للنابهين من أجل مزاولة حياتهم الحرة التي يُحطمون بها القيم البالية والأوضاع السيئة؛ من أجل أن يقيموا على أنقاضها قيمًا سليمة وأوضاعًا صحيحة جديدة[*][٢].

يقول مل: "**فلا تكفي حماية الفرد من طغيان الحاكم، وإنما ينبغي حمايته أيضًا من طغيان الرأي العام والشعور السائد وحمايته من ميل المجتمع إلى أن يفرض إرادته وأفكاره على الأفراد الذين يرفضونها.. كذلك حماية الفرد من محاولة إعاقة نموه، ومنع تكوين شخصيته..هناك حد للتدخل المشروع..**"[٣]. لقد أكَّد مل أن تسلط الرأي العام يُقيد المجتمع، ويحد من تطوره، ويمنع الأفراد ممن لا يرتضون بطرق الأغلبية من تكوين شخصياتهم المُستقلة، وبالتالي يؤثِّر عليهم بالسلب، وتكون النتيجة إرغام الجميع على التلون بلون مجتمعهم، فالأغلبية – بكل أسف – تستخدم ثقل عددها من أجل كبت وقمع الأقليات التي تخالفها عقيدة وسلوكًا[٤].

---

(1) محمد محمود ربيع: مرجع سابق، ص ٤٦٢.

(*) لم يؤيد مل نزعة كارلايل Carlyle (١٧٩٥م – ١٨٨١م) في "عبادة الأبطال" الذين يغتصبون الحكم، ويقوموا بإكراه الشعوب على الانصياع لأوامرهم، والاستجابة لمشورتهم راضين أو كارهين، ولهذا يؤكد مل أنه لا يجوز في أي مجال أن يتم إكراه أحد على الاعتقاد برأي أو سلوك طريق بعينه، وإنما يكتفى فقط بالإرشاد والتوجيه، وإلا جار على حرية غيره، وطغى على استقلال شخصياتهم. انظر:

- توفيق الطويل: جون ستيورات مل، دار المعارف، (د.م)، (د.ت)، ص ٨٩.

(2) المرجع نفسه، ص ص ٨٨ - ٨٩.

(3) جون ستيورات مل: أسس الليبرالية السياسية، ص ص ١٢١ – ١٢٢.

(4) انظر:

- مهدي محفوظ: مرجع سابق، ص ٢١٣.

- Rosen, Frederick, Op.Cit., p.39.
- Strasser, Mark, "Mill and the Utility of Liberty", Blackwell Publishing Limited, (Without Date), p.65.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما حذَّر مل من أن تُسند إلى الأغلبية مهمة اختيار الفئة الحاكمة؛ ذلك لأن الأغلبية تفتقر إلى التعليم، ولذلك أسماهم مل بالجماهير الجاهلة، ومن ثمَّ فقد نادى بإصلاح النظام الانتخابي، لأنه من غير المقبول أن يقع اختيار الحكومة على الأغلبية وحدها، كما أعلن مل خوفه من مبدأ المساواة بين أصوات الناخبين، ولهذا نادى بفكرة التمثيل النسبي؛ وبهذا قد ضمن تأمين صوت الأقلية بأن يكون لهم صوت مسموع، بالإضافة إلى إعطاء وزن أكبر للكفاءات وأصحاب المهارات في فن الحكم؛ فالحكومة يجب اختيارها من صفوف المتعلمين؛ لأنهم سيكونون أكثر قدرة ونجاحًا في تحقيق الصالح العام، إذًا ينبغي أن تُدار الحكومة من قبل الخبراء الذين لديهم خبرة ودراية بالأمور السياسية، وهذا هو تصور أفلاطون في الجمهورية بأن هناك فئة من الحكام التي تمتلك الحكمة وتعرف مبادئ الحكم، وهي وحدها القادرة على قيادة الدولة وتوجيهها(١).

لقد برر مل حرمان الجماهير الجاهلة من حق التصويت(*) بأن الجاهل شخص غير قادر على التمييز في اختيار الحكام، ولأن من الظلم حرمان أي فرد من حق الإدلاء بصوته ورأيه في المسائل التي تؤثِّر في حياته، لذا قرر بأن أفراد الهيئة الناخبة يجب أن يكونوا على قدر معين من التعليم الذي يتيح لهم أن يكون اختيارهم فعَّالًا ومنتجًا. كما يشترط على من يشارك في الانتخابات أن تكون لديه القدرة على القراءة والكتابة، فضلًا عن الإلمام بمبادئ الرياضيات، ولهذا نادى مل بضرورة تعميم التعليم – رغم أنّه ليس من

---

(1) انظر:

- Hammond, Scott John, Op.Cit., p.217.
- Heywood, Andrew, Political Ideas And Concepts: An Introduction, First Published, The Macmillan Press Ltd, London, 1994, p.184.
- McClelland, J.S., Op.Cit., p.469.
- Spafford, Duff, "Mill's Majority Principle", Canadian Journal of Political Science / Revue canadienne de science politique, Vol.18, No.3 (Sep.,1985), p,p.599,602.
- Wiser , James L., Op.Cit., pp.315-316.

(*) لقد وضع مل نفسه في مأزق صعب، فبينما يؤكِّد إيمانه بالديمقراطية ومناصرتها، وجد نفسه مضطرًا إلى التخلي عن أهم مبدأ من مبادئ الديمقراطية ألا وهو المساواة في حق التصويت، ولكي يقوم بمعالجة ذلك نادى بحكومة شعبية يكون للشعب دور فعّال فيها، وبالقدر الذي يحقق رعاية مصالحه، لكن رأيه هذا كان أقرب إلى إعلان عن حسن النوايا ودون محتوى حقيقي؛ لأنه شكك في قدرة الأغلبية على ممارسة حق الانتخاب، وجعله مُقتصرًا على الأفراد الحاصلين على قدر معين من التعليم ليمارسوا هذا الحق ممارسة فعّالة. انظر:

- محمد محمود ربيع: مرجع سابق، ص/ ٤٧٠.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أنصار احتكار الدولة للتعليم - وجعله إلزاميًا مجانيًا، وبهذا ينعدم الجهل في المجتمع، ويستطيع الأفراد جميعهم ممارسة حقهم في التصويت[1].

وبهذا لقد كان مل ومن قبله توكفيل مؤيدين لإرادة الأقلية، ومعارضين للسيطرة المطلقة من قبل إرادة الأغلبية على الأقليات، فمن مقومات الديمقراطية أن تراعي حقوق الأفراد جميعهم وحرياتهم، لكن ما كانت تفعله إرادة الأغلبية هو قمع لحرية الأقليات وقمع لإرادتهم، وأتوافق معهما في هذا، فلا سبيل إلى تحقيق الديمقراطية إلا بمراعاة كل أفراد الدولة الذين يعيشون تحت مظلة حكم واحد سواء كانوا أغلبية أو أقلية.

يرجع الفضل إلى مل في أنه تلافى الأخطاء التي وقع فيها روسو من قبل، وربما يكون مل قد أوقع نفسه في أخطاء حينما أسقط مبدأ المساواة من حساباته الديمقراطية، ويبقى كل فيلسوف يحاول أن يصلح ما وقع فيه سابقوه بتحليل جديد ورؤية جديدة.

ثالثًا: نتائج الدراسة:

أولاً: لقد عُرف عن روسو أنّه كان مؤيّدًا للإرادة العامة التي ينصهر فيها إرادات كل المواطنين، لكن في الحقيقة عند تحليل فلسفته السياسية وُجد أن مقصده من الإرادة العامة أنها إرادة الأغلبية، وهناك فارق بين الإرادتين، ففي حين أن الأولى تسعى إلى تحقيق الخير العام لكل المواطنين بدون استثناء، تسعى الثانية إلى تحقيق الخير بالنسبة لأغلبية الشعب فقط، وعلى الأقلية أن تذعن لإرادة الأغلبية حتى لو كانت مخالفة لمصالحها وإرادتها.

ثانيًا: لم يكن روسو إذًا مناصرًا للاتجاه الديمقراطي؛ والدليل على ذلك أن الديمقراطية الحقة هي الديمقراطية التي تتبنى الجميع، وتساوي بين المواطنين، لكن ديمقراطية روسو هي ديمقراطية يشوبها العنصرية والتمييز، فليس أفراد الدولة سواسية عند روسو، ولكن تبقى الأغلبية ومصالحها تعلو على كل من هم دونها.

---

(1) انظر:

- محمد علي العويني: العلوم السياسية (دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق)، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨م، ص ١٣٧.
- مهدي محفوظ: مرجع سابق، ص ص ٢١٥ – ٢١٦.
- Kuper, Jessica(ed), Op.Cit., p.152.
- Stumpf, Samuel Enoch, Op.Cit., p.378.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثالثًا: لقد تعامل ماركس على أن إرادة البروليتاريا هي إرادة الأغلبية، ولم يكتف ماركس بما وصل إليه روسو بضرورة إذعان الأقلية للأغلبية المتحكمة في المجتمع، لكنه زاد على ذلك بضرورة قمع هذه الأقلية ومحاربتها حتى القضاء عليها، وإذا كان الماركسيون قد أطلقوا على مرحلة "ديكتاتورية البروليتاريا" "ديمقراطية البروليتاريا"؛ نظرًا لأنها تخضع لسيطرة الأغلبية، فهذه تسمية زائفة كيف تكون ديمقراطية وهي بها تصفية لمن هم دون الأغلبية، والقضاء عليهم كلية. إن دفاع روسو وماركس عن إرادة الأغلبية قد صرف أنظارهم عن أمور كثيرة كان يجب عليهما أن يضعاها في الحسبان.

رابعًا: لم يختلف تأييد ماركس كثيرًا عن تأييد روسو لإرادة الأغلبية؛ لكن إذا كان روسو قد قبل بوجود الأقليات بجانب الأغلبية في الدولة، فإننا نجد ماركس قد رفض ذلك بشدة وعدَّ مرحلة "ديكتاتورية البروليتاريا" بمثابة مرحلة تطهير للأقليات، فإذا كان روسو قد تعامل مع الأقليات على أنهم أطفال قُصر، فقد تعامل معهم ماركس على أنهم خطر داهم يهدد الدولة، وينبغي التخلص منه.

خامسًا: لقد تنبّه توكفيل إلى ما لم ينتبه إليه روسو وماركس من قبل، فقد عرف توكفيل ما تؤول إليه الديمقراطية التي تسعى فقط نحو الحفاظ على مصالح الأغلبية، ولا تعطي أي اهتمام للأقليات، فالأقليات في نظر توكفيل قوة لا يُستهان بها، وهي قادرة على إحداث تغيرات جذرية في المجتمع إذا ما أحسن استغلالها، ومن ثمَّ دافع عنها، ونبَّه إلى ضرورة احترام إرادتها.

سادسًا: لقد دافع مل عن الأقليات، والدليل على ذلك أنه دعا إلى إصلاح النظام الانتخابي والأخذ بنظام التمثيل النسبي؛ حتى يكون للأقليات صوت مسموع، فهناك النخبة المثقفة التي قد تختفي بين الأغلبية الذي وصفهم مل بالجماهير الجاهلة، فكيف تتحكم هذه الجماهير في مصير الدولة؟ لذا أيقن ضرورة إعطاء وزن أكبر للكفاءات، وهذا ما تطمح إليه الدول حاليًا، فالكفاءات وذوو الخبرة هم من يعوا بما تتطلبه دولهم كي تواكب موجات التقدم والتطور. ويبدو هنا تأثر مل بأفلاطون، فقد نادي الأخير في القرن الرابع قبل الميلاد بضرورة حكم الفلاسفة، وهؤلاء هم أقلية بالنسبة لغيرهم، حيث أوكلت إليهم القيادة لما يمتلكونه من حكمة وعلم بفن ومهارات الحكم.

سابعًا: إن طبيعة الدور الذي تلعبه إرادة الاغلبية في المجتمعات الديمقراطية دور في غاية الخطورة، فهذه الأغلبية يجب أن تسمع للأقليات وتحترم إرادتها، وما يدريها أن

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يكون رأيًا تأخذ به من هذه الأقلية يحدث أثرًا إيجابيًا في الدولة، ويدفع بها نحو ركب التقدم والازدهار، كما أن قضية الأخذ برأي الأغلبية وتعميمه قضية يشوبها كثيرًا من الظلم، فهل من العدل أن تتحكم قرارات الأغلبية فيمن هم دونها؛ نظرًا لأنها حصلت على أغلبية تصويت كأن تحصل على نسبة ستين بالمائة في مقابل أقلية حصلت على أربعين بالمائة، فقد يكون أغلب الذين صوتوا من الأغلبية لصالح هذا القرار من الجهلاء الذين ليسوا على دراية أو علم بمجريات الأمور. إذًا قد يكون الإبداع وتنمية المجتمع تكمن في إرادة الأقلية ورأيها، فلماذا يتم حرمان الأغلبية من هذا الخير العظيم الذي كانوا سيحصلون عليه إذا استمعوا للأقليات وآرائهم؟ إذًا فلا حرية ولا ديمقراطية في ظل استبداد إرادة الأغلبية بالأقليات.

ثامنًا: لقد كانت إرادة الأغلبية ستارًا للأنظمة الشمولية في ممارسة استبدادها؛ فإذا نظرنا إلى قادة الحركات الشمولية نجد أنهم كانوا يستميلون الأغلبية، ويعدّونهم بمثابة المادة الخام التي يقومون بتشكيلها وفقا لرؤياهم واتجاهاتهم، فقد اكتسبوا عطف الأغلبية نحوهم واستخدموهم لتحقيق أهدافهم وتطويعهم كيفما شاءوا، وأصبحوا مع الوقت بمثابة حماية لهذه الأنظمة الاستبدادية من السقوط، فطالما أن القائد يحصل على تدعيم الأغلبية من المواطنين إذًا فهو لا يلتفت لمن هم سواهم، بل يسحقهم في طريقه.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المصادر والمراجع العربية والأجنبية:

أولاً: المصادر:

١- الكسيس دي توكفيل: الديمقراطية في أمريكا، ترجمة وتعليق/ أمين مرسي قنديل، تصدير/ محسن مهدي، الجزآن الاول والثاني، ط٤، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٥ه - ٢٠٠٤م.

٢- جون ستيورات مل: أسس الليبرالية السياسية، ترجمة وتقديم وتعليق/ إمام عبد الفتاح إمام، ميشيل متياس، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦م.

٣- : عن الحرية، ترجمة/ حسين فوزي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.م)، ١٩٩٥م.

٤- كارل ماركس، فردريش إنجلز: البيان الشيوعي، ترجمة وتقديم/ محمود شريح، ط١، منشورات الجمل، كولونيا - ألمانيا، ٢٠٠٠م.

٥- لوك، هيوم، روسو: العقد الاجتماعي، ترجمة/ عبد الكريم أحمد، مراجعة/ توفيق إسكندر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١١م.

ثانياً: المراجع:-

- **العربية:**

١- إسماعيل علي سعد: مبادئ علم السياسة (دراسة في العلاقة بين علم السياسة والسياسة الاجتماعية)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢م.

٢- إمام عبد الفتاح إمام: الطاغية، ط٣، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧م.

٣- بطرس بطرس غالي، محمود خيري عيسى: المدخل في علم السياسة، ط٩، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٠م.

٤- توفيق الطويل: جون ستيورات مل، دار المعارف، (د.م)، (د.ت).

٥- عبد الحميد متولي، سعد عصفور، محسن خليل: القانون الدستوري والنظم السياسية، منشأة المعارف، الإسكندرية، (د.ت).

٦- عبد الفتاح مصطفى غنيمة: نحو فلسفة السياسة (النظم والنظريات والمذاهب السياسية: أصولها وتطورها التاريخي)، (د.ن)، (د.م)، ١٩٩٩م.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٧- عدنان السيد حسين: تطور الفكر السياسي من الاشتراكية إلى الليبرالية الجديدة، ط١، دار أمواج، بيروت، ٢٠٠٢م.
٨- علاء حمروش: تاريخ الفلسفة السياسية، دار التعاون، (د.م)، ١٩٨٦م.
٩- فضل الله محمد إسماعيل من أصول الفكر السياسي، مكتبة بستان المعرفة، كفر الدوار، (د.ت).
١٠- ماهر عبد الهادي: السلطة السياسية في نظرية الدولة، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٤م.
١١- محمد علي العويني: العلوم السياسية (دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق)، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨م.
١٢- محمد فتحي الشنيطي: نماذج من الفلسفة السياسية، ط١، دار الوفاء، الإسكندرية، ٢٠١٠م.
١٣- محمد محمود ربيع: الفكر السياسي الغربي (فلسفاته ومناهجه من أفلاطون إلى ماركس)، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٤م.
١٤- محمد ممدوح على محمد العربي: الأخلاق والسياسة في الفكر الإسلامي والليبرالي والماركسي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢م.
١٥- مصطفى أبو زيد فهمي: النظرية العامة للدولة، ط١، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٥م.
١٦- مهدي محفوظ: اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث، ط١، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٠م.

- **المراجع المترجمة إلى العربية:**

١- جورج سباين: تطور الفكر السياسي، ج٤، ترجمة/ علي إبراهيم السيد، مراجعة وتقديم/ راشد البراوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠م.
٢- غوستاف لوبون: سيكولوجية الجماهير، ترجمة وتقديم/ هاشم صالح، ط١، دار الساقي، بيروت، ١٩٩١م.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٣- فردريك كوبلستون: تاريخ الفلسفة، المجلد السادس (الفلسفة الحديثة: من عصر التنوير في فرنسا حتى كانط)، ترجمة/ حبيب الشاروني، محمود سيد أحمد، مراجعة وتقديم/ إمام عبد الفتاح إمام، ط١، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠م.

٤- مارسيل بريلو، جورج ليسكييه: تاريخ الأفكار السياسية، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٣م.

- **المراجع الأجنبية:**

1- Barry, Brian, Political Argument: A Reissue with a New Introduction, First Published, Harvester Wheatsheaf, New York, 1965.
2- Catlin , George , A History of the Political Philosophers, First Published, George Allen and Unwin Ltd, London, 1950.
3- Commins, Saxe and Linscott, Robert N. (eds), Man and the State: The Political Philosophers, Random House, New York, 1947.
4- Cottingham, John (ed), Western Philosophy: An Anthology, First Published, Blackwell Publishers Ltd, U.K, 1996.
5- Dent, Nicholas, Rousseau, First Published, Routledge, London, 2005.
6- Ebenstein, William, Great Political Thinkers: Plato to the Present, Fourth Edition, Dryden Press, U.S.A, 1969.
7- Gingell, John, Little, Adrian and Winch, Christopher, Modern Political Thought, First Published, Routledge, London, 2000.
8- Hague, Rod, Harrop, Martin and Breslin, Shaum, Comparative Government and Politics: An introduction, Third Edition, The Macmillan Press Ltd, London, 1992.
9- Heywood, Andrew, Political Ideas And Concepts: An Introduction, First Published, The Macmillan Press Ltd, London, 1994.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

10- Kuper, Jessica(ed), Political Science and Political Theory, First Published, Routledge Kegan Paul, London, 1987.
11- McClelland, J.S., A History of Western Political Thought, First Published, Routledge, London , 1996.
12- Merquior,J.G., Rousseau and Weber: Two Studies in the Theory of Legitimacy, First Published, Routledge & Kegan Paul Ltd, London, 1980.
13- Popkin, Richard H., and Stroll, Avrum, Philosophy, Second edition, Heinemann Professional Publishing Ltd, London, 1986.
14- Rawls, John, Lectures on the History of Political Philosophy, Edited by, Freeman, Samuel, The Belknap Press of Harvard University Press, London, 2007.
15- Sargent, Lyman Tower, Contemporary Political Ideologies: A Comparative Analysis, Tenth Edition, Wadsworth Publishing Company, New York, 1996.
16- Stewart, David and Blocker, H.Gene, Fundamentals of Philosophy, Second Edition, Macmillan Publishing Company, New York, 1987.
17- Stumpf, Samuel Enoch, From Socrates To Sartre: A History of Philosophy, Fourth Edition, Mcgraw- hill, U.S .A, 1988.
18- Warburton, Nigel (ed), Philosophy: The Classics, First Published , Routledge, London, 1998.
19- Williams, David (ed), The Enlightenment, First Published, Cambridge University Press, U.K, 1999.
20- Wiser , James L. , Political Philosophy : A History of The Search for Order, Prentice Hall , U. S.A, 1983.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثالثًا: المعاجم ودوائر المعارف:

- **العربية:**

١- محمد محمود ربيع، إسماعيل صبري مقلد (محرران): موسوعة العلوم السياسية، ج١، دار الوطن، الكويت، ١٩٩٣م/١٩٩٤م.

٢- نبيلة داوود: الموسوعة السياسية المعاصرة, مكتبة غريب, القاهرة, ١٩٩١م.

- **الأجنبية:**

1- Hammond, Scott John, Political Theory (An Encyclopedia of Contemporary and Classic Terms), First Published, Greenwood Press, London, 2009.

2- Roberston, David, The Routledge Dictionary of Politics, Third Edition, Routledge, London, 2004.

رابعًا: الدوريات الأجنبية:

1- Bertram, Christopher, "Rousseau's Legacy in Two Conceptions of the General Will: Democratic and Transcendent", The Review of Politics, No.74, (2012).

2- Grofman, Bernard and Feld, Scott L., "Rousseau's General Will: A Condorcetian Perspective",The American Political Science Review, Vol.82, No.2, (Jun., 1988).

3- Horwitz, Morton J., "Tocqueville and the Tyranny of the Majority", The Review of Politics, Vol.28, No.3, (Jul.,1966).

4- Kain, Philip J., "Rousseau, the General Will, and Individual Liberty", History of Philosophy Quarterly, Vol.7, No.3, (Jul.,1990).

5- Krancberg, Sigmund, "Karl Marx and Democracy", Studies in Soviet Thought, Vol.24, No.1, (Jul.,1982).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

6- Maletz, Donald J., "Tocqueville's Tyranny of the Majority Reconsidered", The Journal of Politics, Vol.64, No.3, (Aug.,2002).
7- Ripstein, Arthur, "The General Will", History of Philosophy Quarterly, Vol.9, No.1, (Jan.,1992).
8- Rosen, Frederick, "Majorities and Minorities: A Classical Utilitarian View", Nomos, Vol.32, Majorities and Minorities, (1990).
9- Schwartzberg, Melissa, "Voting the General Will: Rousseau on Decision Rules", Political Theory, Vol.36, No.3, (Jun.,2008).
10- Singh, Rustam, "Status of Violence in Marx's Theory of Revolution", Economic and Political Weekly, Vol.24, No.4, (Jan. 28,1989).
11- Spafford, Duff, "Mill's Majority Principle", Canadian Journal of Political Science / Revue canadienne de science politique, Vol.18, No.3 (Sep.,1985).
12- Strasser, Mark, "Mill and the Utility of Liberty", Blackwell Publishing Limited, (Without Date).
13- Tabak, Mehmet, "Marx's Theory of Proletarian Dictatorship Revisited", Science & Society, Vol.64, No.3, (Fall, 2000).
14- Waldron, Jeremy, "Rights and Majorities: Rousseau Revisited, Nomos, Vol.32, Majorities and Minorities, (1990).
15- Weirich, Paul, "Rousseau on Proportional Majority Rule", Philosophy and Phenomenological Research, Vol.47, No.1, (Sep.,1986).

خامسًا: الرسائل الجامعية الأجنبية:

1- Bearry, Brian Anthony, Democratic Pantheism in The Political Theory of Alexis De Tocqueville, (PH.D.), University of North Texas, May 2006.
2- Lustig, Larry Peter, Karl Marx: From Political Philosophy To Revolutionary Politics, (PH.D.), College Of Arts and

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Science, The Florida State University, Department of philosophy, 1982.
3- MacNiven, Stuart A.,THE Calculus of The General Will: Identity and Difference in The Political Philosophy of Jean – Jacques Rousseau, (PH.D.), The State University of New Jersey, Political Science Department, May, 2003.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

١٩٦٦

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com